قياس وتحليل العلاقة السببية بين الانفاق الحكومي الاستثماري والناتج المحلي الاجمالي غير النفطي في العراق للمدة (1990-2011)

أ.م.د. محمد صالح سلمان الكبيسي الباحث/ نضال قادر حسن
كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة بغداد

المستخلص

يعد الانفاق الحكومي الاستثماري الركيزة الاساسية لتحريك النشاط الاقتصادي فقد اصبح وسيلة لتحقيق التراكم الرأسمالي في جميع القطاعات الاقتصادية , وان الاقتصاد العراقي يتصف بوصفه اقتصاد ريعي احادي الجانب يعتمد على ايرادات النفطية كمصدر اساسي لتمويل الانفاق الحكومي ,اذ تشكل مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الاجمالي نسبة كبيرة مع تراجع نسبة مساهمة الاقطاعات الاقتصادية الاخرى.وان العلاقة بين الانفاق الحكومي الاستثماري والناتج المحلي الاجمالي غير النفطي تكاد تكون معدومة خلال مدة البحث على المدى الطويل جاءت نتيجة فرض العقوبات الاقتصادية على العراق مما له اثارسلبية على الاقتصاد العراقي تتمثل بانخفاض مستويات التشغيل في القطاعات الاقتصادية وكذلك انخفاض الطاقات الانتاجية في القطاعات السلعية (الزراعية – الصناعية) وغيرها من الاسباب ولكن بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003 برزت سمات اقتصادية جديدة تمثلت بانهيار البنى الارتكازية لمعظم القطاعات الاقتصادية وقلة الاستثمارات المقدمة لادامتها وتوسيعها لغرض ملائمتها مع الزيادات السكانية والتطورات الاقتصادية والاجتماعية , واستمرار الطابع الريعي وغير الانتاجي في توجيه السياسة الاقتصادية مما ساهم في تدهور القطاعات السلعية ولاسيما الزراعية والصناعية , وتكديس الطابع الريعي الخدمي للاقتصاد العراقي لصالح الانشطة العسكرية والامنية وترتب على هذا التوجة زيادة مستمرة في الانفاق الاستهلاكي على حساب الانفاق الاستثماري في المجالات الانتاجية والتنموية , فضلا عن شيوع مظاهر الفساد المالي والاداري في جميع انشطة الدولة الاقتصادية والادارية والامنية , وعدم وجود بيئة استثمارية ملائمة وكل هذا له دور مباشر في انخفاض حجم الانتاج وبالتالي ضعف مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي.

المصطلحات الرئيسية للبحث/ الانفاق الحكومي الاستثماري (GI) – الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي (GDP).

مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية
المجلد 20
العدد 78
لسنة 2014
الصفحات 278-296

*البحث مستل من رسالة ماجستير

المقدمة :

ان دراسة العلاقة بين الانفاق الحكومي الاستثماري والناتج المحلي الاجمالي غير النفطي يمكن ان يحدد مدى نجاح الادارة الاقتصادية في مهمه توظيف امكانيات العراق المالية في تحقيق النمو والتطور الاقتصادي وتصحيح هيكل البنية الاقتصادية وازالة التشوه الذي يعاني منه من جهة وتحسين مستوى التنمية الاقتصادية من جهة اخرى لأن الانفاق الحكومي الاستثماري يلعب دورا في التغيرات التي تحدث في البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مؤثرا فيها ولاسيما ان الايرادات النفطيه تشكل المصدر الرئيس للانفاق الحكومي في العراق وتمويل بنود الانفاق المختلفة.

يعد الانفاق الحكومي الاستثماري احد وسائل السياسة المالية التي تستعمل لتوجيه النشاط الاقتصادي فقد اصبح وسيلة لتحقيق التراكم الرأسمالي , ولاشك ان رأس المال هو احد العناصر الضرورية لعملية النمو الاقتصادي في جميع القطاعات الاقتصادية .

ويعد موضوع السببية من الموضوعات المهمة ايضا التي اخذت تستقطب اهتمام الباحثين الاقتصاديين وواضعي السياسة الاقتصادية منذ بداية السبعينات وعند مناقشة الاثر والسبب بين الانفاق الحكومي والاستثماري الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي نجد ان الاقتصاديين قد تباينوا في وجهات نظرهم , فيرى بعضهم ان تأثير الناتج في الانفاق الحكومي الاستثماري يعد شرطآ ضروريآ لتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية في حين يرى البعض الاخر ان تاثير الانفاق الحكومي والاستثماري في الناتج له الاثر الايجابي في احداث عملية النمو والتنمية الاقتصادية كذلك اختلف الاقتصاديون في طبيعة اثر النمو الاقتصادي في العلاقة السببية سواء كان الانفاق الحكومي الاستثماري هو السبب الناتج او متأثر به .

مشكلة البحث :

الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي يعتمد على ايرادات النفط كمصدر اساسي لتمويل الانفاق الحكومي اذ تشكل نسبة مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الاجمالي نسبة كبيرة مع تراجع نسبة مساهمة الاقطاعات الاقتصادية الاخرى. ابتدأ منذ عام 1991 عند تعرض الاقتصاد العراقي الى حربين مدمرتين ادت الى تدمير البنى التحتية وتدمير معظم المشاريع الاقتصادية الانتاجية مما ادى الى شلل الاقتصاد العراقي، وفي ظل ضعف مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي لابد ان يبرز دور الحكومة كقائد لعملية التنمية الاقتصادية في البلد عن طريق الانفاق الحكومي الاستثماري والذي يجب ان يكون المحرك الاساس لعملية التنمية الاقتصادية.

فرضية البحث:_ ينطلق البحث من الفرضية الاتية :

هنالك علاقة سببية تبادلية بين الانفاق الحكومي الاستثماري والناتج المحلي الاجمالي غير النفطي في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2011).

هدف البحث :.

قياس اثر الانفاق الحكومي الاستثماري على الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي في الاجل الطويل المدى في العراق.

هيكلية البحث:.

تم حصر الدراسة خلال المدة (1990-2011)وذلك لبيان دور الانفاق الحكومي الاستثماري خلال مدة فرض العقوبات الاقتصادية من قبل الامم المتحدة والمدة مابعد الاحتلال الامريكي عام(2003) وصولا الى (2011)

وقد قسمت الدراسة الى ثلاثة مباحث استعرض المبحث الاول للدراسة على فقرتين الاولى تطور الانفاق الحكومي الاستثماري.اما الفقرة الثانية فتناولت تطور الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي.

اما البحث الثاني فتضمن تحليل العلاقة بين الانفاق الحكومي الاستثماري والناتج المحلي الاجمالي غير النفطي.

اما المبحث الثالث فتناول عرض وتحليل نتائج النموذج القياسي والتي نحصل عليها من تقدير الانموذج واستخدام الاساليب القياسية الحديثة , منها انموذج التكامل المشترك واختبار متجه تصحيح الخطا.

انتهت الدراسة بجملة من الاستنتاجات ومجموعة المقترحات لغرض وضع تخصيصات الانفاق الحكومي الاستثماري في المكان المناسب مع تفعيل دوره بوصفه المحرك لعملية النمو الاقتصادي.

المبحث الاول / تطور الانفاق الحكومي الاستثماري والناتج المحلي الاجمالي غير النفطي في العراق للمدة(1990-2011)

ان تطور دور الدولة ومهامها ادى الى تنوع الانفاق الحكومي وان البحث في تقسيم الانفاق الحكومي يعني دراسة هذا الانفاق من حيث تركيبته مضمونه وطبيعته, وان كل دولة أخذت بالتقسيمات التي تلائم ظروفها ودرجة تطورها الاقتصادي والاجتماعي (Sanford,c.t.,, 1970,ص28,29)

ان الانفاق الحكومي مجموعة غير متجانسة تختلف فيما بينها سواء أكانت من حيث طبيعتها ام من حيث اثارها الاقتصادية و الاجتماعية لذلك لايمكن ايجاد تقسيم واحد للانفاق الحكومي ويكون جامعا يتضمن كافة أوجه نشاط الدولة وبين أثره في الاقتصاد القومي , لذا فقد تم اعتماد تقسيم الانفاق الحكومي على وفق علاقة الانفاق الحكومي بالثروة القومية , بمعنى الاعتماد على مدى مساهمة الانفاق الحكومي في تكوين رؤوس الاموال المادية للمجتمع (عبد الحسين زيني,1985,ص212).

واستناداً الى ذلك يقسم الانفاق الحكومي على: (باهر محمد عتلم ,1999,ص84,83)

1-الانفاق الحكومي الجاري او التشغيلي :هو الانفاق الخاص بالاداء اي الانفاق الذي يتعلق بالسلع والخدمات لغرض الانفاق التشغيلي , كدفع الرواتب والاجور اللازمة لتسير المؤسسات العامة ذات الطابع الخدمي في الدولة.

2-الانفاق الحكومي الاستثماري او الراسمالي هو الانفاق على عمليات خاصة بتكوين رأس المال , كشراء سلع وخدمات في المشاريع الاستثمارية كانشاء السدود او بناء السدود او بناء الوحدات الانتاجية ويمكن تقسيم الانفاق الاستثماري على نوعين هما:. (عادل فليح العلي, وطلال محمد كداوي, 1988,ص84).

ا-الانفاق الاستثماري المباشر في مختلف فروع الانتاج ويتمثل في اقامة المشاريع الصناعية والزراعية ....الخ والتي يترتب عليها سلع وخدمات حاصل انتاجها يؤدي الى زيادة الناتج القومي الاجمالي .كما تخفف من الضغوط التضخمية ومن ثم زيادة العرض الكلي ومن ثم زيادة الصادرات ,مما يعزز ميزان التجاري في ميزان المدفوعات.

ب-الانفاق الاستثماري غير المباشر ويتمثل بالمبالغ المخصصة لاقامة الهياكل الاساسية والبنى او (التنمية) الارتكازية اللازمة لتحفيز النشاط الاقتصادي وتؤدي الى زيادة الانتاج وتحتاج الحكومة لاقامتها الى مدة زمنية طويلة ,لذا يقع عبئها على الحكومة وليس على القطاع الخاص.

جاء تقسيم الانفاق الحكومي على هذين النوعين لأنه يعد وسيلة من وسائل تدخل الدولة لاشباع الحاجات العامة والتاثير في النواحي الاقتصادية والاجتماعية وتوجيهه نحو النمو والتقدم.

اما الناتج المحلي الاجمالي فيعرف بانه اجمالي كمية السلع والخدمات التي ينتجها المقيمين في البلد خلال مدة زمنيه معينة (عادة سنه) والذين يعيشون ضمن الرقعة الجغرافية لذلك البلد بغض النظر عن جنسيتهم, وهذا يعني ان الناتج المحلي الاجمالي هو مفهوم جغرافي يتحدد احتسابة بالرقعه الجغرافية لذلك البلد.(محمود حسين الوادي واحمد العساف ,2009 ص38) ويعد الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي احد المؤشرات المهمة المعبرة عن مستوى النشاط الاقتصادي للدولة وان تحليل نمو الناتج من النقاط الاساسية لمعرفه اماكن الخلل ومعالجتها (فارس كريم بريهي ,2011,ص32)

اولا:- تطور الانفاق الحكومي الاستثماري في العراق للمدة(1990-2011).

1-**المدة الاولى** (1990-1995)

يوضع الجدول (1) بيانات الانفاق الحكومي الاستثماري بالاسعارالثابته,حيث كانت في بداية عام (1990) حوالي (1750.6) مليون دينار , وبلغت نسبة الانفاق الحكومي الاستثماري الى الانفاق الحكومي الاجمالي (20%), اما في عام (1991) فشهد الانفاق الاستثماري انخفاضاً هائلاً حيث بلغ (399.2)مليون دينار محققاً معدلات نمو سالبه بلغت (338.5-%) اذا بلغت نسبة الانفاق الاستثماري الى الانفاق الحكومي الاجمالي (10.5%) وذلك بسبب التدمير الهائل للمشاريع الصناعيه الانتاجية والبنيى التحتيه وما سببته حرب الخليج الاولى وما تلاها وفرض العقوبات الاقتصادية على العراق وتوقف استيراد المواد الاولية وبهذا سعت الحكومة الى توفير السلع الغذائية وتقديم الدعم للقطاع الزراعي على حساب تخفيض الانفاق الاستثماري .(خضير عباس الوائلي,2012 /ص134)

كما واصل الانفاق الحكومي الاستثماري بالانخفاض وبمعدلات نمو سالبة حتى نهاية عام (1995)فقد حقق الانفاق الحكومي الاستثماري للمده (1990-1995)معدلاًنمو سالبا بلغ حوالي (41.3-%) وكانت نسبة الانفاق الحكومي الاستثماري من الانفاق الحكومي (.20%) في حين كانت في نهاية عام (1995)(12.3%).

2)-**المدة الثانيه** (1996-2002)

اي المدة منذ بدء تنفيذ مذكرة التفاهم كما يبين لنا جدول (1)أن الانفاق الحكومي الاستثماري شهد انخفاضاً ومحققاً معدل نمو سنوي سالب بلغ حوالي (49.4-%) فيما بلغت نسبة الانفاق الحكومي الاستثماري الى الانفاق الحكومي حوالي (6.7%) والسبب يعود في ذلك الى اتخاذ الحكومة اجرأءات تقشفيه لمعالجة التضخم المنفلت عن طريق الضغط على الانفاق الحكومي .(ثريأعبد الرحيم الخزرجي ,2007,ص146)

ثم عاود الانفاق الحكومي الاستثماري بالارتفاع حتى نهايةعام (2002) محققاً معدل نمو مركب للمدة (1996-2002) بلغ حوالي (24,5%) وكانت نسبة الانفاق الحكومي الاستثماري الى الانفاق الحكومي في عام 1996بلغت حوالي (6,7%) في حين بلغت في عام 2002 حوالي (30%) ويعود في ذلك لان الانفاق الحكومي الاستثماري كان يمول عن طريق اتفاقية مذكرة التفاهم النفط مقابل الغذاء والدواء التي تم توقيعها من قبل الامم المتحدة عام 1996 مع العراق اذ سمحت للعراق بتصدير جزء من نفطه مقابل حصوله على بعض المستلزمات الطبية والاغذائية تحت اشراف الامم المحتدة ,مما ادى الى تقليص في الانفاق التشغيلي وبالتالي تصاعد حصة الانفاق الاستثماري من اجل تطبيق سياسة اعادة اعمار ما دمرتة الحرب.

3- **المدة الثالثة** (2003-2011)

نلاحظ من خلال الجدول (1) ان الانفاق الحكومي الاستثماري شهد انخفاضا ملحوظا جديدآ اذ حقق معدل نمو سنوي سالب بلغ حوالي (71.6-%) وكانت نسبة الانفاق الحكومي الاستثماري من الانفاق الحكومي حوالي (5.8%) وجاء هذا الانخفاض نتيجة الاحتلال الامريكي للعراق وما شهده من تدمير للمشاريع الانتاجية والبني التحتية وتوقف خطط التنمية.

اما في عام (2004) فشهد الانفاق الحكومي الاستثماري ارتفاعا ملحوظا محققا نمو سنوي بلغ حوالي(745.3%) وكانت نسبة الانفاق الحكومي الاستثماري الى الانفاق الحكومي بلغت حوالي(9.5%) وكانت هذة الزيادة موجهة للقطاعات الخدمية وليست للقطاعات الانتاجية مثل الزراعة أو الصناعة ثم عاود الانفاق الحكومي الاستثماري بالارتفاع والانخفاض حتى عام (2007) اذ حقق معدل نمو سالب بلغ (32.6-%) مع ارتفاع نسب اسهام الانفاق الحكومي الاستثماري الى الانفاق الحكومي .

مما يعكس تحول نسبي لصالح الانفاق الاستثماري , لكن يشير تقرير وزارة التخطيط الى ان المشاريع المخطط تنفيذ ها ضمن موازنة عام (2006) على سبيل المثال لم ينفذ منها سوى نسبة(15%) بسبب سوء الوضع الامني وعدم كفأءة الاجهزة الادارية والفنية المنفذة للمشاريع فضلا عن خروج اكثر المستثمرين العراقين وهروب رأس المال والخبرات الى البلدان المجاورة (محمد محسن حنجر ,2010,ص139)،اما للاعوام (2009-2011) شهد الانفاق الحكومي الاستثماري معدلات نمو متباينه وكما بلغ معدل نمو مركب للمدة (2003-2011) حوالي (39.6%) وكانت نسبة الانفاق والاستثمار الى الانفاق الحكومي تتزايد تدريجياً لصالح الانفاق الحكومي الاستثماري وان التذبذب في حجم الانفاق الاستثماري زيادة او نقصان خلال مدة البحث الثالث انما يعود الى ان توجهات الحكومة كانت نحو تفعيل دور القطاع الخاص في مجال الاستثمار وتفعيل دور الدولة في هذا المجال بسبب عدم وجود بيئه ملائمة للاستثمار وان معظم الاستثمارات كانت موجه نحو الجانب الخدمي وليس الجانب الانتاجي (زهره خضير عباس العبيدي ,2012,ص95)

جدول (1)تطور الانفاق الحكومي الاستثماري ونسبة مساهمته بالانفاق الحكومي بالاسعار الثابتة 1988=100. (مليون دينار)

السنة	الانفاق الحكومي الاستثماري	معدل النمو السنوي	معدل النمو المركب	نسبة الانفاق الاستثماري من الانفاق الحكومي
1990	1750.6			20.0
1991	399.2	(338.5)		10.5
1992	825.5	106.8		21.3
1993	723.6	(12.3)	(41.3)	27.4
1994	179.2	(75.2)		13.9
1995	121.7	(32.1)		12.3
1996	61.6	(49.4)		6.7
1997	111.8	81.5		13.4
1998	128.1	14.6		11.6
1999	255.6	99.5	24.5	23.2
2000	351.5	37.5		23.1
2001	508.1	44.6		28.0
2002	552.4	8.7		30.0
2003	156.8	(71.6)		5.8
2004	1325.5	745.3		9.5
2005	1238.2	(6.6)		14.8
2006	1906.8	54.0		23.7
2007	1457.4	(23.6)	39.6	23.6
2008	3130.9	114.8		34.2
2009	2425.4	(22.5)		29.1
2010	3353.6	38.3		30.9
2011	4406.2	31.4		31.1

المصدر من اعداد الباحثة .

تم احتساب الانفاق الحكومي الاستثماري والانفاق الحكومي بالاسعارالثابتة بالاعتماد سنة الاساس 1988=100 وبالاعتماد على بيانات جمهورية العراق ، وزارة المالية ، دائرة الموازنة للسنوات (1990-2011) الارقام بين الاقواس تعني سالبة ، الانفاق الحكومي بالاسعار الثابتة لسنة 1988

$$= \frac{\text{الانفاق الحكومي بالاسعار الجارية}}{\text{الرقم القياسي للاسعار}} \times 100$$

ويقاس التطور او معدل النمو سنوي لاي من المتغيرين من خلال المعادلة الاتية: ((عبد القادر محمد عبد القادر وعطية ورمضان محمد احمد مقلد2005-2004 ص279))

$$R = \frac{A_t - A_{t-1}}{A_{t-1}} * 100$$

حيث ان R تمثل معدل النمو, At قيمة المتغير في السنة الحالية t

At-1 قيمة المتغير في السة السابقة t-1 .

ويمكن قياس التطور او معدل النمو لمدة زمنية معينة من خلال معدل النمو المركب وفق الصيغة الاتية :. (محمد صالح الكبيسي و محمد حسن رشم ,2013,ص217-218)

$$r = \left(\left[\frac{A_t}{A_o} \right]^{\frac{1}{n}} - 1 \right) * 100$$

حيث ان r تمثل معدل النمو المركب . At قيمة الظاهرة في سنة الهدف, Ao قيمة الظاهرة في سنة الاساس, n الفترة الزمنية بين سنة الهدف وسنة الاساس.

ثانياً:- **تطور الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي في العراق للمده** (1990-2011).

1-**المدة الاولى** (1990-1995)

يوضح الجدول (2) بيانات الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي بالاسعار الثابتة حيث بلغت عام 1990 (14315.5)مليون دينار وبلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي (o.5%)ثم انخفاض الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي عام 1991 حيث بلغ (10262.6)مليون دينار وبمعدل نمو سنوي سالب (28.3-%)جاء نتيجة حرب الخليج الثانية وفرض العقوبات الاقتصادية وتوقف استيراد المواد الاولية وتدمير القطاعات الانتاجية ,ولكن نسبة مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي من الناتج المحلي الاجمالي فقد ارتفعت وأصبحت (1%)في عام 1991 بسبب توقف تصدير النفط وهو المورد الاساسي والوحيد للعراق وبالاعتماد على ماليديها من مواد اوليه محلية , مما ادى الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي (صبري زاير 2009/ص446)

وشهد الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي في الاعوام (1990-1995)انخفاضا تدريجيا حتى وصل الى عام 1995بمعدل نمو سنوي منخفض جدا(1%) وكانت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي بلغت حوالي (1%) ومحققاً معدل نمو مركب للمدة البحث بلغت حوالي (1.1-%) بسبب استخدام الدولة سياسات الدعم الحكومي للقطاع الزراعي من اجل تأمين المحاصيل الزراعيه الاساسية لسد حاجة المواطنين الغذائية بعد توقف الاستيراد بسبب فرض العقوبات الاقتصادية على حساب القطاعات الانتاجية والخدمية الاخرى.

2:- **المدة الثانية** (1996-2002).

شهد الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي ارتفاعاً بسيطا في عام 1996 حيث بلغ حوالي (15441.5) مليون دينار وحقق معدل نمو سنوي بلغ حوالي (14.1%)جاء هذا التحسن بسبب توقيع العراق مذكرة التفاهم مع الامم المتحدة (النفط مقابل الغذاء والدواء)ثم عاود الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي بالانخفاض وبمعدلات نمو متباينة حتى عام (2002) محققا معدل نمو سنوي بلغ حوالي (16.2%)وكانت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي(0.5%)ومحققا معدل نمو مركب للمدة(1996-2002) (2.2%) ويعودالسبب في ذلك الى ارتفاع وهبوط بسبب انخفاض مساهمته القطاعات الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي وذلك لان القطاع الزراعي يعد القطاع الحقيقي السائد والمهيمن على الهيكل الاقتصاد العراقي طيلة فترة فرض العقوبات الاقتصادية(عبد الجبار محمود العبيدي و اسماء طه ,2012-ص170)

3-**المدة الثالثة** (2003-2011)

استمر الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي بالانخفاض حتى وصل الى(15766.2)مليون دينار عام 2003ومحققا معدل نمو سنوي سالب حوالي (18-%)بعد ان كان عام 2002 (19122.9)مليون دينار وبمعدل نمو سنوي موجب (16.2%)ويعودفي ذلك الى الاحتلال الامريكي للعراق ومانتج عنه من سلب ونهب وتوقف ما بقي من المشاريع الانتاجية وتدمير البنى التحتية.

ثم عاود الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي بمعدلات متباينة مابين الارتفاع والانخفاض وحتى وصل عام 2011 بلغ (49874.8)مليون دينار ومحققا معدل نمو سنويا بلغ (7.3) ومحققا بمعدل مركب للمدة(2003-2011) حوالي (12.2%) وكانت نسبة المساهمة الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي من الناتج المحلي الاجمالي منخفضة جدا وهذا ما نلاحظه من خلال الجدول(2)

جدول رقم (2) تطور الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي ونسبة مساهمتة بالناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة 1988=100 (مليون دينار)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي	معدل النمو السنوي	معدل النمو	نسبة الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي من الناتج المحلي الاجمالي
1990	29711.1	14315.5	-		(0.5)
1991	10682.0	10262.6	(28.3)		1.0
1992	14163.5	7905.7	23.0		1.0
1993	18453.6	12021.4	52.1	(1.1)	1.0
1994	19164.9	13408.6	12.0		1.0
1995	19571.2	13530.5	1.0		1.0
1996	21728.1	15441.5	14.1		0.7
1997	26342.7	10982.7	(28.9)		0.4
1998	35525.0	21429.8	95.1		0.6
1999	41771.1	13069.5	(39.0)	2.2	0.3
2000	42358.6	17816.2	36.3		(0.4)
2001	43335.1	16462.1	(8.0)		0.4
2002	40344.9	19122.9	16.2		0.4
2003	26990.4	15766.2	(18.0)		1.0
2004	41607.8	28223.5	79.0		1.0
2005	43438.8	43304.4	53.4		1.0
2006	47851.4	36910.4	(15.0)		1.0
2007	48510.6	39172.6	6.1	12.2	1.0
2008	51716.6	38283.5	(2.3)		1.0
2009	54720.8	45741.8	19.5		1.0
2010	57925.9	46475.9	1.6		1.0
2011	63486.8	49874.8	7.3		1.0

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط -الجهاز المركزي للاحصاء للسنوات (1990-2011) / الارقام بين الاقواس تعني سالبة

المبحث الثاني:- تحليل العلاقة بين الانفاق الحكومي الاستثماري والناتج المحلي الاجمالي غير النفطي في العراق للمدة (1990-2011)

يعاني الاقتصاد العراقي منذ مدة طويلة من اختلالات اقتصادية عديدة ,لكن المصدر الاساس لجميع هذه الاختلالات هو هيمنة قطاع النفط على مجمل القطاعات الانتاجية غير النفطية ,حيث ان العوائد النفطية تشكل حوالي اكثر من (90%) من حصيلة الدخل القومي ,وبهذا يعني الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي يعتمد على مورد طبيعي احادي لتوليد الدخل وهذاالنشاط هو خارج نطاق مفهوم العملية الانتاجية الحقيقية ,وبهذا يعد المصدر الرئيسي لتمويل الانفاق الحكومي الاستثماري فنلاحظ من الجدول (3) ان العلاقة بين الانفاق الحكومي الاستثماري والناتج المحلي الاجمالي غير النفطي تكاد تكون معدومة خلال مدة البحث جاءت نتيجة فرض العقوبات الاقتصادية على العراق له اثار سلبية على الاقتصاد العراقي تمثلت بانخفاض مستويات التشغيل في القطاعات الاقتصادية وكذلك انخفاض الطاقات الانتاجية في القطاعات السلعية (الزراعية –الصناعية) وانخفاض حجم المعروض السلعي مقابل ذلك زيادة في طلب الافراد على السلع والخدمات التي عجزت القطاعات الحقيقية عن توفيرها بسبب ظروف الحصار,مما ساعد على ارتفاع الاسعار وظهور مشكلة التضخم والتي ساعدت على تعميق حدة التفاوت في توزيع الدخول بين الافراد.(محمد طاقة ,حسين عجلان ,2005,ص3). فعندها سعت الحكومة الى توفير السلع الغذائية وتقديم الدعم للقطاع الزراعي على حساب تخفيض الانفاق الحكومي الاستثماري .

ولكن بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003 برزت سمات اقتصادية جديدة تمثلت بانهيار البنى الارتكازية لمعظم القطاعات الاقتصادية وقلة الاستثمارات المقدمة لادامتها وتوسيعها لغرض ملائمتها مع الزيادات السكانية والتطورات الاقتصادية والاجتماعية , واستمرار الطابع الريعي وغير الانتاجي لتوجهات السياسة الاقتصادية الذي ساهم في تدهور القطاعات السلعية ولاسيما الزراعية والصناعية , وتكديس الطابع الريعي الخدمي للاقتصاد العراقي , فضلا عن استمرار الانفاق الاستهلاكي الخاص والحكومي ولاسيما الانفاق الامني العسكري ,الذي فتح اللابواب واسعا لشيوع مظاهر الفساد المالي والاداري في جميع انشطة الدولة الاقتصادية والادارية والامنية , وقد اقترن هذا التوجة بضعف مرونه الجهاز الانتاجي ,مما ادى الى ارتفاع معدلات الاستيراد ,هذا الوضع ادى الى بروز نوع من التناقض بين توجهات الوزارات الانتاجية الهادفة الى النهوض بواقع القطاعات الانتاجية ولاسيما وزارت الصناعة والزراعة والتخطيط وماتحتاجه لتنفيذ تلك التوجيهات من رفع لمعدلات الاستثمارالانتاجي من ناحية ,والتوجهات الاستهلاكية لوزارة التجارة والاجهزة الادارية العامة للدولة والاجهزة الامنية والعسكرية من ناحية الاخرى ,وبرز هذاالتناقض بشكل تنافس حاد على التخصيصات المالية ولكن الظروف الامنية غير المستقرة ادت الى حسم هذا التنافس لصالح الانشطة الاستهلاكية وتحديدا لصالح الانشطة العسكرية والامنية وترتب على هذاالتوجية زيادة مستمرة في الانفاق الاستهلاكي على حساب الاستثماري في المجالات الانتاجية والتنموية,(فلاح خلف الربيعي,موقع الالكتروني)

جدول رقم (3) الانفاق الاستثماري والناتج المحلي غير النفطي بالاسعار الثابتة 1988=100 ومدى مساهمتة الى الناتج المحلي الاجمالي غيرالنفطي (مليون دينار)

السنة	الانفاق الحكومي الاستثماري	الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي	نسبة الانفاق الحكومي الاستثماري الى الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي
1990	1750.6	14315.5	0.1
1991	399.2	10262.6	0.0
1992	825.5	7905.7	0.1
1993	723.6	12021.4	0.1
1994	179.2	13408.6	0.0
1995	121.7	13530.5	0.0
1996	61.6	15441.5	0.0
1997	111.8	10982.7	0.0
1998	128.1	21429.8	0.0
1999	255.6	13069.5	0.0
2000	351.5	17816.2	0.0
2001	508.1	16462.1	0.0
2002	552.4	19122.9	0.0
2003	156.8	15766.2	0.0
2004	1325.5	28223.5	0.0
2005	1238.2	43304.4	0.0
2006	1906.8	36910.4	0.1
2007	1457.4	39172.6	0.0
2008	3130.9	38283.5	0.1
2009	2425.4	45741.8	0.1
2010	3353.6	46475.9	0.1
2011	4406.2	49874.8	0.1

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للاحصاء

المبحث الثالث:- عرض وتحليل النتائج القياسية بين الانفاق الحكومي الاستثماري والناتج المحلي الاجمالي الغير النفطي للمدة (1990-2011)

وسيتم استخدام الاساليب القياسية الحديثة في اختبار العلاقة بين الانفاق الحكومي الاستثماري والناتج المحلي الاجمالي غير النفطي.وذلك من خلال تحليل السلاسل الزمنية الساكنة, بهدف الوصول الى نتائج واقعية وتحليل سليم ومنطقي للعلاقات الاقتصادية .وبالتالي تجنب النتائج المزيفة والمظللة التي يتم الحصول عليها في الغالب بطرق الانحدار التقليدية في حالة عدم سكون السلاسل الزمنية . حتى وان تم الحصول على قيم ذات دلالة احصائية لاختبارات(T)(F)(R^2) ولكنها لا تعطي تفسيرا اقتصاديا ذا اهمية وهو ما يعرف بالانحدار الزائف(spurious regression). محمد عبد القادر عطية /2000/ص621) وذلك بسبب عدم ثبات التباين variance أو لان السلاسل الزمنية تعاني من صفة الموسمية (الدورية) اوعامل الاتجاه عبر الزمن الذي يعكس ظروفا معينة تؤثر على جميع المتغيرات اما بنفس الاتجاه او بعكسه محدثة علاقات سببية مزمنة (حيدر حسين احمد ,2011,ص104).

وان الهدف من القيام باختبار سكون السلاسل الزمنية هو لتجنب ظهور مشكلة الانحدار الزائف* ,اذ انه بغض النظر عن النتائج الجيدة لاختيارات (F,T)وقيمة (R^2) لكنها لاتعطي معنى حقيقي للنتائج ولاتقدم تفسيرا اقتصاديا ذو معنى , وقد اوضحت بعض الدراسات منها ((Nelsonandpolsser,1982) , (Pillips,1986) وغير ان السلاسل الزمنية لمعظم المتغيرات الاقتصادية غير الساكنة لاحتوائها على جذر الوحدة (سلوى عبدالرحمن العيسى ,2006,ص68).

وهناك نوعان من السلاسل الزمنية غير الساكنة هما:-(خضير عباس الوائلي) , مصدرسابق, ص140)

1-سلاسل زمنية غير الساكنة من النوع TS (tendency stationaries) في هذا النوع من السلاسل فأن اثر اي صدمه في اللحظة(t) عابراً (transitory) ,وتستعمل عادة طريقة المربعات الصغرى من اجل اعادتها ساكنة .

2- سلاسل زمنية غير الساكنة من نوع DS (difference stationarie) يعد هذا النوع الاكثر انتشارا من النوع الاول , وعادة ماتستعمل الفروق من اجل أعادتها ساكنة, كما يتميز هذا النوع من السلاسل الزمنية بأن اثر اي صدمه في لحظه معينه له انعكاسات مستمرة ومتناقصة على السلسلة الزمنية.

لذلك سيتم استخدام اختبارات السكون والتكامل المشترك لجوهانسن -جيلسيوس واختبار السببية لكرانجر ونموذج متجه تصحيح الخطأ لمعرفة اثر الانفاق الحكومي الاستثماري على الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي.

* الانحدار الزائف : يعني ان وجود اتجاة عام في سلاسل زمنية للمتغيرات يؤدي الى وجود علاقة معنوية بين هذة المتغيرات حتى لو كان الاتجاة العام هو الشيء الوحيد المشترك بينهما.

عرض وتحليل نتائج الانموذج القياسي

سيتم استخدام البرنامج الاحصائي Eviews5 في اظهار نتائج اختبار وتحليل اثر العلاقة بين الا نفاق الحكومي الاستثماري والناتج المحلي الاجمالي غير النفطي والمتغيرات المستخدمة في هذا الدراسة هي :.

متغير الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي بالاسعار الثابتة GDP

متغير الانفاق الحكومي الاستثماري بالاسعار الثابتة GI

تم استخدام بيانات هذان المتغيران بالاسعار الثابتة للمدة من (1990-2011) باعتماد سنة 1988 سنه اساس وذلك لاستبعاد اثر التضخم الذي يجعل قيمة المتغير غير دقيقة وبعيدة عن قيمتة الحقيقية.

اولا - أختبار السكون (stationarity)

الخطوة الاولى نقوم باختبار السكون متغيرات الانموذج وتحديد رتبة التكامل المشترك للسلسة الزمنية ومعرفة هل ان المتغيرات ساكنة ام لا . ويتم ذلك من خلال تطبيق اختبار جذر الوحدة لفيلبس براون ولديكي فولر الموسع ADF وتم اولا اجراء اختيار جذر الوحدة ADF والموسع وقد حصلنا على النتائج الموضحة في جدول (4)

جدول (4) اختبار ديكي فوللر الموسع لجذر الوحدة(ADF)

	المستوى			الفروق الاولى		
المتغير	حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاة عام	بدون حد ثابت ولا اتجاة عام	حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاة عام	بدون حد ثابت ولا اتجاة عام
	Porb	porb	porb	porb	Prob	prob
GDP	0.9280	0.2297	0.9137	***0.0001	0.0004***	***0.0000
GI	0.9999	0.9921	0.9988	***0.0000	***0.0039	*0.8070

المصدرمن اعداد الباحثة الاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي(eviews5)

*- معنوي عند المستوى10%.

***معنوي عند المستوى 1%,5%,10%.

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه بان السلاسل الاصلية كانت غير ساكنةعند المستوى ,لذلك تم اجراء اختبار جذر الوحدة بالفروق الاولى (First-diference) للسلسلة الاصلية تبين ان المتغيرا ستقرأعند مستوى معنوية (5%) حيث ان القيم الاحتمالية (prob) للمتغيرات كانت اكبر(o,o5)* مما تشير الى عدم معنوية هذه المعالم عندمستوى معنوية 1%,5%,10% وعلية ستكون المتغيرات متكاملات(integrated)من الدرجة الاولى (1)1 سواء أكانت ذلك بوجود حد ثابت ام موجود حد ثابت واتجاه عام ام بدون حد ثابت ولا اتجاه عام .باستثناء معلمة (ci) ولخيار واحد فقط هو بدون حد ثابت ولا اتجاة عام كانت غير معنوية وهو خيار غير مؤهل.

*وهذة الطريقة مختصرة لاختبار معنوية معالم تم اعتمادها بدلا من مقارنة قيمة (t) المحتسبة مع قيمة تاو الحرجة التي يتم استخراجها من جدول اعدها كلا من العالمين ديكي – وفوللر وهذه ميزه يقدمها برنامج (eviews5)

جدول (5)اختيار فيلبس براون لجذر الوحدة(pp)

	المستوى			الفروق الاولى		
المتغير	حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاة عام	بدون حد ثابت ولااتجاة عام	حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاة عام	بدون حد ثابت ولااتجاة عام
	porb	porb	porb	porb	porb	porb
GDP	0.9689	0.2486	0.9858	***0.0000	***0.0000	***0.0000
GI	0.9955	0.7479	0.9705	***0.0000	***0.0000	***0.0000

المصدرمن اعداد الباحثة بالاعتمادعلى مخرجات البرنامج الاحصائي(eviews5.0).

***معنوي عند المستوى 1%,5%,10%

ونلاحظ من خلال الجدول اعلاه بان النتائج لاختبار جذر الوحدة وفق اختبار فيلبس براون كما كانت علية وفق اختبار ديكي فوللر الموسع ,مما يعطيها مصداقية اكبر حيث ان السلسلة الاصلية كانت غير ساكنة عند المستوى ايضا ولكنها استقرت بالفروق الاولى (first-difference) للسلسلة الاصلية تبين ان المتغيران متكاملان(counteraction) من الدرجة الاولى (1) 1 سواء كان ذلك بوجود حد ثابت فقط ام حد ثابت واتجاه عام ام بدون حد ثابت ولا اتجاه عام.

ثانيا:-اختبار التكامل المشترك (co-integration test)

بعد الحصول على سكون السلاسل الزمنية والتعرف على درجة تكامل هذه السلاسل للمتغيرين المستخدمين في الدراسة والتاكد من سكون هذا المتغيران يمكننا استخدام اختبار التكامل المشترك لاختبار وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين السلاسل الزمنية لكن يشترط في ذلك ان تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها .ويعد اختبار التكامل المشترك اختبار لوجود علاقة توازينة طويلة الاجل بين متغيرين الانفاق الحكومي الاستثماري والناتج المحلي الاجمالي غير نفطي وسيتم استخدام اختبار جوهانسن - جيلسيوس/ (johansen and juselius test). والذي يعتبر من اكفأ الاختبارات وافضلها لانه ياخذ بعين الاعتبار نموذج حد الخطأ من خلال منهج الامكان الاعظم كما يقدم اسلوب موحد لاختبار وتقدير متجه التكامل المشترك وكما انه يصلح في حالة السلاسل الزمنية الصغيرة .(نبيل مهدي الجنابي ,وكريم سالم حسين ,2011,ص125).

كما ذكرنا سابقا ان التكامل المشترك يوضح العلاقة التوازنية طويلة الاجل بين المتغيرات , وبما ان التحليل يحتوي على متغيرين ,فاذا كان هذين المتغيرين متكاملين تكاملا مشتركا فعلى الاكثر توجد متجه واحدة للتكامل المشترك فيما بينهما ,وهذا يعني وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرين , بمعنى انه في الاجل الطويل يميل المتغيرين الى التوازن الطويل الامد .وقد تم اجراء اختبار التكامل المشترك للمتغيرات وكانت النتائج كما موضحة في الجدول (6)

جدول (6)اختبار التكامل المشترك لجوهانسن- جيسيلوس للانفاق الحكومي الاستثماري والناتج المحلي الاجمالي غير النفطي

القرار	فرصه العدم	الفرضية البديلة	porb	القيمة الاحصائية statistic value	القيمة الحرجة critical value
اختبار Trace					
نقبل بالعدم يعني لايوجد تكامل(لاتوجد علاقة سببية)	R=1	R=0	0.0946	13.60	15.49
لاتوجد معادلة واحدة على اقل متكاملة	R=0	R>1	0.6861	0.16	3.84
اختبار Maximum					
نقبل بالعدم يعني لايوجد تكامل(لاتوجد علاقة سببية)	R=1	R=0	0.0673	13.43	14.24
لاتوجد معادلة واحدة على اقل متكاملة	R=0	R=1	0.6861	0.16	3.84

المصدر :- من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي

الاحصاء ة الاثر (trace statistic) والبالغة(13.60) اصغر من القيمة الحرجة والبالغة (15.49) و(prob=0.0946) وهو اكبر من 5%غير معنوي احصائيا ,مما يعني قبول فرضية العدم (r=o) ورفض الفرضية البديلة (r>1) ولاتوجد معادلة متكاملة اولا يوجد حد خطأ واحد عند مستوى(5%) هذا هو قرار احصاء ة الاثر بانه المتغيرين غير متكاملين .

اما احصاءة (maximum Eigen value) فهي تشير الى ان القيمة الاحصائية والبالغة (13.43) أصغر من القيمة الحرجة والبالغة (14.24) و(prob=o.o6739) وهو اكبر من 5% ,مما يعني لايوجد علاقة توازنية طويلة الاجل بين الانفاق الحكومي الاستثماري والناتج المحلي الاجمالي غير النفطي خلال مدة البحث .

ثالثا:-**اختبار السببية لكرانجر**(Granger Causality Test)

يستخدم اختبار كرانجر من اجل تحديد اتجاه السببية بين متغيرات الدراسة فيما اذا كانت باتجاه واحد او باتجاهين متبادلين او ان كلا المتغيرين مستقلين عن بعضهما ,وكانت النتائج كما موقعة في الجدول (7)

جدول (7)اختبار السببية لكرانجر.

القرار	العلاقة	f. statistic	فترة التخلف	probability
GDP_GI لا توجد علاقة سببية	GDP_GI	3.43156	4	0.05755
	GI-GDP	0.40674	4	0.79959

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي.

لايوجد علاقة سببية من GDP الى GI حيث ان تغيرات الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي ليس لها اي تأثير على الانفاق الحكومي الاستثماري.كما انه لاتوجد علاقة سببية من GI الى GDP حيث ان تغيرات بالانفاق الحكومي الاستثماري ليس لها تأثير على الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي.

الاستنتاجات والتوصيات

الا ستنتاجات

1.لقد مر الاقتصاد العراق بعده مراحل عانى خلالها من اضطرابات اقتصادية وسياسية واجتماعية هزت اركانه واثقلت كاهله وساهمت بشكل او باخر في التاثير على مجمل المؤشرات الاقتصادية للدولة ومن ضمنها القطاعات الاقتصادية غير النفطية.

2.ان ضعف البنية الاقتصادية وعدم وجود بيئه استثمارية الملائمة وان انخفاض نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي وتقاوم الصناعات والاعتماد على الطرق التقليدية في الانتاج ويكون لها دورا مباشر في انخفاض حجم الانتاج وبالتالي ضعف مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي.

3.بينت نتائج اختبارات السكون احتواء السلاسل الزمنية للمتغيران الانفاق الحكومي الاستثماري والناتج المحلي الاجمالي غير النفطي على جذر الوحدة وانهما غير ساكنين في المستوى العام , في حين اصبح المتغيران مستقران عند الفروق الاولى, طبقا لاختباري ديكي –فولر الموسع وفيلبس –بيرون مما يعني انهما متكاملان من الدرجه الاولى(1)1.

4.بين اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية جوهانسن /جيسليوس عدم وجود متحه للتكامل المشترك بين الانفاق الحكومي الاستثماري والناتج المحلي الاجمالي غير النفطي ,مما يعني عدم وجود علاقه توازنيه طويله الاجل بينهما.

5.أوضح اختبار السببية لكرانجر لا توجد علاقة سببية بين الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي والانفاق الحكومي الاشتثماري وهذا مايدل على عدم تاثير الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي بالانفاق الحكومي الاستثماري وكونه يمول بشكل اساسي من العوائد النفطية.

التوصيات

1. معالجه الخلل في الهيكل الانتاجي بمعنى اتخاذ الاجراءات التشجيعية الكفيلة بزيادة ناتج واهمية القطاعات الاقتصادية غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي .وهذا بدوره سوف يزيد من مساهمة هذه القطاعات وخاصة السلعية في اجمالي الصادرات ومن ثم تقليل مخاطر الاعتماد على مادة اولية في التصدير والتي تخضع للتغيرات الخارجية.كذلك دعم القطاع الخاص .
2. ايجاد وتوفير المناخ الملائم والمناسب للاستثمار المحلي والاجنبي بما يزيد من فرص الاسستثمار والتشغيل مع التركيز على توجيه الاستثمار الى الصناعات التي توفر فرص عمل حقيقية (كثيفة العمل)تكون قادرة على استيعاب جزء كبير من القوة العاملة.واعطاء المبادرة للقطاع الخاص في المساهمة بشكل فاعل في عملية التنمية الاقتصادية .
3. ترشيد الانفاق الحكومي عبرتقيد الانفاق الترفي والغير ضروري والتبذيري ومعالجة الخلل في الهيكل الانفاقي ,والعمل على زيادة مساهمة الانفاق الحكومي الاستثماري في المجالات الانتاجية لما لذلك في اثر في تنويع القاعدة الانتاجية .ومكافحة الفساد المالي والاداري الذي يعد عقبة في سير عملية التنمية الاقتصادية في العراق.
4. ان زيادة انتاج مساهمة القطاعات الاقتصادية غير النفطية لاسيما الزراعة والصناعة التحويلية سيؤدي الى تناسب علاقات النمو والارتباطات بين القطاعات الاقتصاد العراقي وتقليل الاعتمادعلى الخارج ,وحصر ذلك بالمستلزمات الاساسية وخاصة الاستثمارية وهذا بدوره سوف ينشط من عمل المضاعف والمعجل واستخدام الموارد غير المستغلة في الداخل البلد ,وهذا لا يتم الا بتقديم الحوافز المادية وتوفير مستلزمات الانتاج الزراعي باسعار معقولة ومدعومة للمزارعين , وكذلك تفعيل دور حماية المنتج الوطني وعدم اغراق السوق بالسلع المستوردة التي تنافس وتكتسح الانتاج المحلي وعلى ان لايستمر هذا الدعم لفترات طويلة .

المصادر:-

1. باهر محمد عتلم ,المالية العامة وادواتها الفنية واثارها الاقتصادية ,مكتبة الاداب ,القاهره, 1999.
2. ثريا عبد الرحيم الخزرجي ,تقييم اداء السياسة النقدية في العراق واثرها في التضخم دراسة تحليلية للمدة (1990-2003) ,مجلة العلوم الاقتصادية ,جامعة بغداد العدد 48-2007.
3. حيدر حسين احمد ,تحليل العلاقة بين عجز الموازنة الحكومية وعجز الحساب الجاري (دراسة تطبيقية لظاهرة العجز المزدوج في البلدان النامية)اطروحة دكتوراه ,كلية الادارة والاقتصاد –جامعة بغداد ,2011.
4. خضير عباس الوائلي,اثر الصدمات الاقتصادية في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (1980-2011)رسالة ماجستير كلية الادارة والاقتصاد,جامعة كربلاء ,2012.
5.زهرة خضير عباس العبيدي ,تحليل العوامل المؤثرة في حصيلة الضرائب المباشرة وغير المباشرة في العراق للمدة (1995-2010), اطروحة دكتوراه,كلية الادارة والاقتصاد ,جامعة بغداد ,2012.

6.صبري زاير السعدي ,التجربة الاقتصادية في العراق النفط والديمقراطية والسوق في المشروع الاقتصادي الوطني (1951-2006),ط1,دار المدى للثقافة والنشر ,2009.
7.عادل فليح العلي وطلال محمد كداوي,اقتصاديات المالية العامة ,ط1,مطبعة التعليم العالي ,الموصل/1988.
8.عبد الجبار محمود العبيدي واسماء طه خلف ,تاثير الاتجاهات الفكرية على طبيعة الهيكل الاقتصادي للعراق ,مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ,كلية الاداره والاقتصاد -جامعة بغداد ,العدد 65-2012.
9.عبد القادر محمد عبد القادر عطية ,ورمضان محمد احمد مقلد,النظرية الاقتصادية الكلية,جامعة الاسكندرية ,2004.
10. عبد الحسين زيني,الحسابات القومية (احصاء الدخل القومي),مطبعة جامعة بغداد ,1985.
11. فارس كريم بريهي ,الاقتصادالعراقي فرص وتحديات دراسة تحليلية للمؤشرات الاقتصادية والتنمية البشرية ,مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ,كلية بغداد الجامعة ,العدد27,ايلول,2000.
12. فلاح خلف الربيعي,العلاقة بين اجراءات السياسة المالية واداء القطاع المصرفي في العراق ,مواقع الحوار المتمدن.
13. محمد صالح سلمان الكبيسي وعمار حمد خلف ,تحليل العلاقة السببية بين تغيرات سعر الصرف ومعدل التضخم في الاقتصاد العراق للمدة 1980-2009,مجلة كلية الادارة والاقتصاد -جامعة كربلاء ,مجلد الاول, العدد 4-ايلول ,2012.
14. محمد طاقة ,حسين عجلان الاستراتيجية المقدمة لحل المشاكل الاقتصاد العراقي في ظل الحرب ,مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ,العدد10 ,2005.
15. محمد عبد القادر عطية,الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق, الدار الجامعية,الاسكندرية,2005.
16. محمد محسن خنجر ,مساوات التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2007) واتجاهاتها المستقبلية ,اطروحة دكتوراه ,كلية الادارة والاقتصاد,جامعة المستنصرية ,2010.
17. محمد صالح الكبيسي ومحمد حسن رشم ,مقدمة في الاحصاء الاقتصادي (مع تطبيقات على الحاسوب),ط1,مطبعة اوفسيت الكتاب ,المكتبة القانونية للنشروتوزيع, 2013.
18. محمود حسين الوادي واحمد العساف ,الاقتصاد الكلي ,ط1,دارالمسيرة للنشر,عمان /1988.
19. نبيل مهدي الجنابي وكريم سالم حسين ,علاقة بين اسعار النفط الخام وسعر الصرف الدولار باستخدام التكامل المشترك وسببية (كرانجر),مجلة كلية الادارة والاقتصاد -جامعة القادسية ,2011.
Sanford, c.t. ,Economics of public finance ,pergamon press ,oxford ,1970.

Measuring and Analyzing The Causal Relationship between Investing Government Expenditure non-oil GDP in Iraq For The Period (1990-2011)

Summary

The investment government expenditure is considered the fundamental of enhancing the economic activity as it has become a mean for achieving capital accumulation in all economic sectors, The Iraqi economy is characterized of being yield unilateral depending petroleum revenues as an essential resource of financing government expenditure , as the contribution of petroleum sector in GDP is large in proportions to other economic sectors contribution.

The relationship between investing government expenditure, and non-oil GDP is about to be not existent during the period of the research on the long term, and the reason is the economic sanctions imposed which left negative effects on Iraq economic representing in the decrease of employment levels in the Iraqi sectors , the decrease of productive capacities in commodity sectors (agricultural - industrial) and other reasons , After U.S. invasion of Iraq in 2003,new economic features have emerged representing in infrastructure collapse for the most economic and, the decrease of the investments presented to be sustained and expanded for the purpose of their fittnss with population increases and economic and social developments ,

the continuity yield style of and non- productive of the economic policy trends which contributed in deterioration of commodity sectors , particularly agricultural and industrial , and the accumulation of yield service of Iraqi economy for the benefit of defense and security activities that brought a continuous increase in consumption expenditure at the expense of investing expenditure in productive and development fields ,in addition to that the prevalence of financial and administrative corruption in all economic, managerial and security government activities , and the lack of suitable investing environment that is of a direct role in the decrease of production and hence, the weakness of its contribution in non-oil GDP

Keywords /Government investment spending (GI) / non-oil GDP.